

Délai d'arbitrage : la poursuite de la procédure par les parties vaut renonciation à se prévaloir de son expiration (CA. com. Casablanca 2018)

Identification			
Ref 37550	Juridiction Cour d'appel de commerce	Pays/Ville Maroc / Casablanca	N° de décision 3468
Date de décision 10/07/2018	N° de dossier 2018/8230/694	Type de décision Arrêt	Chambre
Abstract			
Thème Voies de recours contre la sentence arbitrale, Arbitrage		Mots clés قبول استمرار مسطرة التحكيم, Clause compromissoire, Délai d'arbitrage, Exequatur de la sentence arbitrale, Omission des mentions obligatoires, Pas de nullité sans grief, Poursuite de la procédure sans réserve, Prorogation implicite du délai, Recours en annulation de sentence arbitrale, Renonciation à se prévaloir de l'expiration du délai, Arbitrage commercial, Sentence arbitrale, أجل التحكيم, تمديد أجل التحكيم, تنفيذ الحكم التحكيمي, حكم تحكيمي, شرط التحكيم, صحة شرط التحكيم, طعن بالبطالان في الحكم التحكيمي, شرط التحكيم, قاعدة لا بطلان بدون ضرر Validité de la clause d'arbitrage, Annulation de sentence arbitrale (non)	
Base légale Article(s) : 307 - 316 - 327-20 - 327-24 - 327-36 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC) Article(s) : - Dahir n° 1-07-169 du 19 kaada 1428 (30 novembre 2007) portant promulgation de la loi n° 08-05 modifiant et complétant le dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile		Source Non publiée	

Résumé en français

La Cour d'appel de commerce de Casablanca se prononce sur le recours en annulation formé contre une sentence arbitrale et clarifie les conditions de validité de la clause compromissoire ainsi que les conséquences de la poursuite de la procédure au-delà du délai légal.

1. Qualification et validité de la clause compromissoire

La Cour juge qu'une clause prévoyant la soumission à l'arbitrage des litiges futurs nés d'un contrat constitue une clause compromissoire valable et non un simple accord de principe. Se fondant sur les

articles 307 et 316 du Code de procédure civile, elle retient qu'une telle stipulation, si elle est claire et dénuée d'ambiguïté, engage définitivement les parties et fonde la compétence du tribunal arbitral.

2. Prorogation implicite du délai d'arbitrage

La Cour consacre le principe de la prorogation implicite du délai d'arbitrage. Elle juge que la poursuite de la procédure par les parties sans aucune réserve après l'expiration du délai (échange de conclusions, participation aux expertises) vaut accord pour sa prolongation. Ce faisant, les parties renoncent à se prévaloir de l'expiration du délai, d'autant plus qu'elles n'ont pas usé de la faculté, prévue à l'article 327-20 du CPC, de saisir le juge pour faire constater la fin de la mission des arbitres.

3. Application du principe « pas de nullité sans grief »

La Cour écarte le moyen tiré de l'omission de la nationalité des arbitres par une stricte application du principe « pas de nullité sans grief ». Elle retient qu'une irrégularité formelle, telle que celle visée à l'article 327-24 du CPC, ne peut entraîner l'annulation de la sentence dès lors que la partie qui l'invoque ne démontre pas le préjudice effectif qu'elle lui a causé, et ce, d'autant plus que la loi ne prévoit pas expressément la nullité pour cette omission.

En conséquence, la Cour d'appel de commerce rejette l'ensemble des moyens de nullité, déclare le recours mal fondé et, statuant conformément à l'article 327-36 du Code de procédure civile, ordonne l'exequatur de la sentence arbitrale, la rendant ainsi exécutoire.

Note : Le pourvoi en cassation formé à l'encontre du présent arrêt a été rejeté par la Chambre commerciale de la Cour de cassation aux termes de son [**arrêt n° 648/1, rendu le 20 octobre 2022 dans le dossier n° 2019/1/3/196.**](#)

Texte intégral

محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء

قرار رقم: 3468 بتاريخ: 2018/07/10 ملف رقم: 2018/8230/694

بناء على مقال الاستئناف والحكم المستأنف ومستنتجات الطرفين ومجموع الوثائق المدرجة بالملف.

وبناء على استدعاء الطرفين لجلسة 26/06/2018.

وتطبيقا لمقتضيات المادة 19 من قانون المحاكم التجارية والفصول 328 وما يليه و429 من قانون المسطرة المدنية.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث تقدمت (م. ع. ل. و. ا. ع) بواسطة محاميها بمقال رام الى الطعن بالبطلان في الحكم التحكيمي الصادر بتاريخ 07/12/2017 عن الهيئة التحكيمية المشكّلة من السادة يونس (ب) و محمد منير (ث) و محمد (ج) القاضي بصحة اتفاق التحكيم الصادر بتاريخ 05/02/2016 ، في الشكل: بقبول الطلبين الاصلي و المقابل و الاضافي و بعدم قبول طلب ادخال الغير في الدعوى.

وفي الموضوع: 1- باعتبار الطلب الاصلي لطالبة التحكيم و ايضا الاضافي للمطلوبة في التحكيم بشأن استرجاع مبلغ الضمانة فقط مع رفضه في الباقي.

و الحكم تبعا لذلك على شركة (م. ع. ل. و. ا. ع) بأدائها لفائدة شركة (ش. ا. م) مبلغ 2.319.065,88 درهم و الذي يشكل المتبقي بعد خصم مبلغ الضمانة من المبلغ الاجمالي الوارد بالخبرة المصادق عليها.

2- الحكم بالفوائد القانونية للمبلغ المذكور من تاريخ الطلب الذي هو 23 فبراير 2015.

3- تحديد أتعاب التحكيم في مبلغ 500.000.00 درهم اضافة الى مصاريف التحكيم و قدرها 5000.00 درهم تؤدي منها طالبة مبلغ 355.000.00 درهم مع خصم مبلغ 250.000.00 درهم السابق أدائه و حصر الباقي الذي لازال بذمتها في مبلغ 105.000.00 درهم و مبلغ 150.000.00 درهم تؤديه شركة (م. ع. ل. و. ا. ع) و الذي لازال بذمتها كاملا.

4- جعل الصائر المتعلقة بالخبرتين بحسب النسبة.

وبهذا صدر الحكم التمهيدي النهائي بالاجماع بتاريخ سابع دجنبر 2017 بمقر التحكيم الكائن بالدار البيضاء 117 زاوية شارع 2 مارس وزنقة روما الطابق الثاني.

وكذا في الاحكام التمهيدية الصادرة على التوالي وفق المبين ادناه.

-الاول: صادر بتاريخ 23 اكتوبر 2015.

والقاضي بالتاكيد النهائي على قبول الهيئة التحكيمية مجتمعة لمهمتها (وأن الهيئة ليس لها أي مانع من الموانع القانونية التي من شأنها ان تحول دون اداء مهمتها على النحو المفروض قانونا).

-اعتبار مكتب المحكم الثالث السيد يونس (ب) مقرا للتحكيم و محلا للمخابرة فيما يخص مسطرة التحكيم

-اعتبار اللغة العربية لغة التحكيم .

-اعتبار تاريخ يومه تاريخ انطلاق اجل مسطرة التحكيم.

-تعيين موطن طالبة التحكيم و المطلوبة للتحكيم كمحل للتحكيم.

- حددت الهيئة التحكيمية اتعابها في مبلغ ستمائة الف درهم 600.000.00 درهم و ليس خمسمائة الف درهم كما جاء في القرار النهائي.

-تحديد مصاريف التحكيم في مبلغ 5000.00 درهم بصفة مؤقتة.

-الثاني: صادر بتاريخ خامس فبراير 2016.

و القاضي بانتقال الهيئة التحكيمية الى عين المكان بالمركب السكني دار الضمانة طريق الدار البيضاء منطقة النخيل بمراكش قصد معاينة الاضرار موضوع الطلب.

- الثالث: صادر بتاريخ احدى عشر ابريل 2016.

والقاضي باجراء خبرة تقنية على يد الخبير القضائي المهندس في الزراعة و البيطرة - محمد شافق (د).

وأمره بالانتقال الى عين المكان موضوع النزاع و اطلاعه على العقد الرابط بين الطرفين و تحديد الاشغال المنجزة وما اذا كانت مطابقة للمواصفات موضوع العقد. و تحديد الاضرار و العيوب موضوع الاشغال المنجزة مع تحديد و بيان قيمتها و تحديد اتعاب الخبرة في مبلغ 30.000.00 درهم تؤديها طالبة التحكيم.

الرابع: صادر بتاريخ سابع اكتوبر 2016.

و القاضي باجراء خبرة مضادة عهدت للقيام بها الى الخبير القضائي المهندس و المختص في الهندسة المعمارية علي العلوي (ك) المستبدل بناء على طلب العارضة بالخبير القضائي المختص في الهندسة المدنية و الاشغال العمومية عبد الغني (غ) حددت اتعابه في مبلغ 30.000.00 درهم جعلت مناصفة بين الطرفين.

في الشكل :

حيث ان الطعن بالبطلان في الحكم التحكيمي قدم داخل الأجل القانوني و قبل تذييله بالصيغة التنفيذية مما ينبغي التصريح بقبوله شكلا لوروده وفق الفقرة الثانية من الفصل 36-327 من ق.م.م.

في الموضوع :

حيث انه في 09/10/2015 تقدمت شركة (ش. ا. م) بمقال تعرض فيه انها تعاقدت مع الطالبة من اجل انجاز الاشغال الطرقية و اشغال التطهير على اساس مبلغ نهائي قدره 17.241700.00 درهم، الا ان العارضة لم تنه الاشغال داخل اجل سنة المتفق عليه . كما ان الاشغال المنجزة جاءت مخالفة لما تم التعاقد بشأنه ملتزمة الحكم بفسخ العقد الرابط بينهما و الحكم لها بتعويض قدره 21741.543,60 درهم و كذا التعويضات الاتفاقية مع الفوائد القانونية و تحميلها كافة مصاريف التحكيم.

وبعد استيفاء اجراءات التحكيم و تبادل المذكرات و الردود اصدرت الهيئة التحكيمية مقررها التحكيمي المشار اليه أعلاه طعن في الطالبة بالبطلان للأسباب الآتية:

اسباب الطعن بالبطلان

1-انعدام عقد التحكيم بالمواصفات المحددة قانونا:

حيث ان البند 19 من العقدة المبرمة بين الطرفين ليس هو الاتفاق على الفصل في النزاع عن طريق التحكيم بل ان ما جاء بالبند 9 المذكور هو مبدأ الاتفاق على التحكيم . و ان هذا الاتفاق لم يصبح نهائيا ولم ينجز بالصيغة التي حددها المشرع طبقا للمادة 313 من ق م م و انه تطبيقا للفصل 319 من نفس القانون يجب ان يتضمن عقد التحكيم:

أ- تحديد موضوع النزاع.

ب- تعيين الهيئة التحكيمية او التنصيب على طريقة تعيينها.

وأن هذين الشرطين لم يتضمنا البند 19 من الاتفاقية الشيء الذي تكون معه الحكم التحكيمي باطلا.

2- عدم احترام الهيئة التحكيمية لمدة الفصل في النزاع:

حيث ان المشرع المغربي و بموجب الفصل 327/20 حدد مدة التحكيم في (6) اشهر اذا لم يحدد الاطراف اجلا لاصدار الحكم التحكيمي ابتداء من اليوم الذي قبل فيه آخر محكم بالمهمة . و ان الهيئة التحكيمية قبلت القيام بالتحكيم مجتمعة بتاريخ 23/10/2015 . وأنه مضى على تاريخ قبول مهمة التحكيم ازيد من سنتين من 23/10/2015 الى غاية 07/12/2017 و بذلك يبقى كل عمل قامت به هيئة التحكيم خارج المدة المحددة قانونا باطلا باعتبار ان ايا من اطراف التحكيم او المحكمين لم يقدم أي طلب بتمديد اجل الحكم و ان الاشارة في معرض الوقائع الى اتفاق الطرفين على تمديد فترة التحكيم لمدة ثلاثة اشهر خلال الوقوف بعين المكان بتاريخ 04/3/2016 مجرد كذب وزور اضافة الى ان الاتفاق على فرض صحته على تمديد فترة التحكيم قد انقضت و لم يتم الاتفاق على اجل اخر بأمر رئاسي مما يكون معه حكم المحكمين باطلا.

3- مخالفة الحكم التحكيمي تضمين الفصل 327/24 من ق م م:

حيث اوجب المشرع على المحكمين تضمين الحكم التحكيمي اسماؤهم و جنسياتهم و صفاتهم و عناوينهم ، و انه جاء في الحكم التحكيمي ان محمد منير (ث) محكم رئيس ويونس (ب) محكم و محمد (ج) محكم مع الاشارة الى عناوينهم دون جنسياتهم مما يجعل الحكم مخالف لمقتضيات الفصل 327/24 و يتعين التصريح بطلانه.

وحيث اجاب دفاع المطلوبة بمذكرة عرض فيها انه خلاف مزاعم الطاعنة فان الهيئة التحكيمية اصدرت بتاريخ 05/2/2016 أمرا تحكيميا تمهيدا قضي بصحة شرط التحكيم اعتمادا على الفصل 19 من عقد الصفقة . و ان الثابت قانونا ان الهيئة التحكيمية مقيدة بموضوع التحكيم. و ان الفصل 19 من عقد الصفقة المؤرخ في دجنبر 2010 جاء يتضمن شرطا تحكيميا كالاتي:

« Les contestation ayant trait à l'application du présent marché et à toutes les obligation qui découlent »
« seront, à défaut d'accord amiable , soumises à l'arbitrage »

و الذي يمكن ترجمته الى العربية بما يلي: « كل المنازعات المتعلقة بتطبيق هذه الصفقة و كذلك تلك الخاصة بالالتزامات الناشئة عنها تخضع في حالة عدم الاتفاق الودي لمسطرة التحكيم.. »

وبذلك يتضح ان المحكمين تقيدوا بحدود المهمة و فصلوا في مسائل ترتبت عن عقد الصفقة.

أما بخصوص صدور الحكم التحكيمي بعد انتهاء اجل التحكيم فان المهمة التحكيمية سايرت الطاعنة في تسويقها لمسطرة التحكيم بعدم حضورها لجلسات التحكيم تارة، و تارة اخرى بتغيير الدفاع و تارة بعدم استجابتها للاستدعاءات . وأن تحديد الأجل كان يتم بارادة الاطراف اتفاقيا. أما بخصوص مخالفة الحكم التحكيمي لمقتضيات الفصل 324-24 من ق م م فانه باستقراء هذا المقتضى انه لم يرتب البطلان في حالة تخلف البيانات التي يجب ان يتضمنها الحكم التحكيمي. وأن عدم تضمين جنسية المحكم لم يرتب عنها المشرع البطلان . و التمسست العارضة رفض الطلب و جعل الصائر على عاتق الطاعنة.

وبناء على ادراج القضية بعدة جلسات آخرها جلسة 26/6/2018 حيث ادرج الملف جاهزا لهذه الجلسة التي تخلف عنها الطرفان رغم سابق الاعلام و تم حجز الملف للمداولة لجلسة 10/7/2018 .

محكمة الاستئناف

حول اسباب الطعن بالاستئناف.

حيث اقيم الطعن بالبطلان على ثلاثة اسباب تنعي الطاعنة بالاول منها بان البند 19 من عقد الصفقة المبرمة من الطرفين ليس هو الاتفاق على الفصل في النزاع عن طريق التحكيم بل ان ما جاء بالبند المذكور هو مبدأ الاتفاق على التحكيم . وأن هذا الاتفاق لم يصبح نهائيا ولم ينجز بالصيغة التي حددها المشرع في الفصل 313 من ق م م .

لكن حيث انه بالرجوع الى البند 19 من عقد الصفقة يتبين بجلاء انه جاء يتضمن شرطا للتحكيم بعبارات واضحة لا تقبل التأويل او التفسير اذ نص صراحة على ما يلي:

« Les contestations ayant trait à l'application du présent marché et à toutes les obligation qui découlent »
« .seront, à défaut d'accord amiable , soumises à l'arbitrage

و الذي يمكن ترجمته بالعربية بالآتي: « كل المنازعات المتعلقة بتطبيق هذه الصفقة و كذلك الخاصة بالالتزامات الناشئة عنها تخضع في حالة عدم الاتفاق الودي لمسطرة التحكيم. » وأنه يراد باتفاق التحكيم التزام الاطراف باللجوء الى التحكيم قصد حل نزاع نشأ او قد ينشأ عن علاقة قانونية معينة تعاقدية . او غير تعاقدية و يكتسي اتفاق التحكيم شكل عقد تحكيم او شرط تحكيم كما يشير الى ذلك الفصل 307 من ق م م . ثم جاء الفصل 316 من نفس القانون ينص على ان شرط التحكيم هو الاتفاق الذي يلزم فيه اطراف عقد بان يعرضوا على التحكيم النزاعات التي قد تنشأ عن العقد المذكور كما في النازلة الماثلة علاوة على ان الهيئة التحكيمية قد اصدرت بتاريخ 05/02/2016 امرا تحكيميا تمهيدا قضي بصحة شرط التحكيم اعتمادا على مقتضيات البند 19 من عقد الصفقة و ايضا باختصاصها للبت في الطلبات المضمنة في المقال التصحيحي المؤرخ في 22/10/15 باعتبارها تدخل في نطاق عقد الصفقة المبرم بين الطرفين مما يكون معه هذا السبب من الطعن غير سديد و يتعين رده.

وحيث ان الطاعنة تنعي بالسبب الثاني خرق الفصل 20-327 ذلك ان الهيئة التحكيمية قبلت مهمة التحكيم بتاريخ 23/10/2015 و اصدرت مقررها التحكيمي بتاريخ 7/12/2017 أي بعد مضي اكثر من سنتين و بذلك تبقى كل اجراءات التحكيم باطلة . غير انه بالرجوع الى مقتضيات الفصل المذكور فان البين من اتفاق التحكيم انه لم يحدد للهيئة التحكيمية اجلا لاصدار الحكم التحكيمي كما انه بالرجوع الى المقرر التحكيمي المطعون فيه فان الطرفين اتفقا على تمديد الاجل بمقتضى محضر الجمع المنعقد بتاريخ 04/3/2016 بمراكش لمدة ثلاثة اشهر ، و أنه بعد انقضاء الاجل المذكور استمر الطرفان في اجراءات التحكيم حيث صدرت اوامر تمهيدية باجراء خيرات عقب عليها الطرفان معا و تقدما على اثرها بطلبات مقابلة و اضافية مع ادخال الغير في الدعوى و لم يقع أي تحفظ من الطرفين بخصوص الاجل مما يعتبر بمثابة قبول على استمرار مسطرة التحكيم سيما و ان المشرع في الفصل 20-327 خول لأي من طرفي التحكيم ان يطلب من رئيس المحكمة المختصة في الفقرة اعلاه ان يصدر امرا بانهاء اجراءات التحكيم و يكون لأي منهما بعد ذلك رفع دعواه الى المحكمة المختصة اصلا للنظر في النزاع وهو ما لم يسلكه أي من طرفي التحكيم في النازلة الحالية مما يعتبر معه قبولا و موافقة على استمرار مسطرة التحكيم و يبقى النعي بخرق الفصل 20-327 اعلاه غير جدير بالاعتبار.

وحيث انه بخصوص مخالفة الحكم التحكيمي للفصل 24-327 و عدم تضمينه جنسيات المحكمين فانه فضلا على ان المشرع لم يرتب جزاء البطلان على ذلك فان الطاعنة لم يلحقها أي ضرر . و معلوم انه بالنسبة لحالات البطلان و الاخلالات الشكلية لا يقبلها القاضي الا اذا كانت مصالح الطرف قد تضررت فعلا و ذلك تجسيدا لقاعدة « لا بطلان بدون ضرر » مما يتعين معه رد هذا السبب من الطعن لعدم وجاهته .

وحيث انه تبعا لما سبق بيانه أعلاه، و لما توصلت اليه محكمة التحكيم في حكمها التحكيمي موضوع الطعن بالبطلان تتوجب رد اسباب البطلان مجتمعة و الحكم برفض الطلب.

وحيث اذا قضت محكمة الاستئناف برفض دعوى البطلان و يجب عليها ان تأمر بتنفيذ الحكم التحكيمي وفقا لمقتضيات الفصل 327 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تغييره و تعديله بمقتضى قانون رقم 08.05 المتعلق بالتحكيم و الوساطة الاتفاقية.

لهذه الأسباب

فإن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء وهي تبت انتهائيا علينا وحضوريا تصرح:

في الشكل : بقبول الطعن بالبطلان.

في الموضوع : برفض دعوى البطلان و الأمر بتنفيذ الحكم التحكيمي الصادر بتاريخ 07/12/2017 من طرف الهيئة التحكيمية المشكلة من السادة يونس (ب) و محمد منير (ث) و محمد (ج) و تحميل الطالبة الصائر.

وبهذا صدر القرار في اليوم والشهر والسنة أعلاه بنفس الهيئة التي شاركت في المناقشة.

Version française de la décision

Cour d'Appel

Sur les moyens du recours

Attendu que le recours en annulation est fondé sur trois moyens, la requérante faisant grief par le premier d'entre eux que la clause 19 du contrat de marché conclu entre les parties ne constitue pas une convention visant à trancher le litige par la voie de l'arbitrage, mais que ladite clause ne représente qu'un accord de principe sur l'arbitrage ; et que cette convention n'est pas devenue définitive et n'a pas été établie dans la forme prescrite par le législateur à l'article 313 du Code de procédure civile.

Mais attendu qu'il ressort clairement de l'examen de la clause 19 du contrat de marché que celle-ci contient une clause d'arbitrage en des termes clairs, insusceptibles d'interprétation, stipulant expressément ce qui suit : « Les contestations ayant trait à l'application du présent marché et à toutes les obligations qui en découlent seront, à défaut d'accord amiable, soumises à l'arbitrage. » Ce qui peut être traduit en arabe comme suit : « Tous les différends relatifs à l'application de ce marché ainsi que ceux concernant les obligations qui en découlent seront, en l'absence d'accord amiable, soumis à la procédure d'arbitrage. » Attendu qu'il est entendu par convention d'arbitrage l'engagement des parties de recourir à l'arbitrage pour résoudre un litige né ou susceptible de naître d'un rapport de droit déterminé, contractuel ou non contractuel, et que la convention d'arbitrage revêt la forme d'un compromis d'arbitrage ou d'une clause compromissoire, tel que l'indique l'article 307 du Code de procédure civile. Puis l'article 316 de la même loi dispose que la clause compromissoire est la convention par laquelle les parties à un contrat s'engagent à soumettre à l'arbitrage les litiges qui pourraient naître dudit contrat, comme en l'espèce. De surcroît, le tribunal arbitral a rendu le 05/02/2016 une sentence arbitrale préliminaire statuant sur la validité de la clause compromissoire en se fondant sur les dispositions de la clause 19 du contrat de marché, et a également affirmé sa compétence pour statuer sur les demandes contenues dans la requête rectificative datée du 22/10/15, au motif qu'elles entrent dans le champ d'application du contrat de marché conclu entre les parties ; il en résulte que ce moyen est infondé et doit être rejeté.

Attendu que la requérante invoque, dans son deuxième moyen, la violation de l'article 327-20, au motif que le tribunal arbitral a accepté sa mission le 23/10/2015 et a rendu sa sentence arbitrale le 07/12/2017,

soit après l'écoulement de plus de deux ans, rendant ainsi nulles toutes les procédures d'arbitrage. Cependant, attendu qu'il ressort des dispositions de l'article précité que la convention d'arbitrage n'a pas fixé de délai au tribunal arbitral pour rendre sa sentence ; attendu qu'il ressort également de la sentence arbitrale attaquée que les parties ont convenu de proroger le délai pour une durée de trois mois, aux termes du procès-verbal de la réunion tenue le 04/03/2016 à Marrakech ; et qu'après l'expiration dudit délai, les parties ont poursuivi la procédure d'arbitrage, des sentences avant-dire droit ayant été rendues pour ordonner des expertises, sur lesquelles les deux parties ont conclu, et ont par la suite présenté des demandes reconventionnelles et additionnelles, ainsi qu'une demande de mise en cause d'un tiers, sans qu'aucune réserve ne soit émise par les parties concernant le délai, ce qui est considéré comme une acceptation de la poursuite de la procédure d'arbitrage ; d'autant plus que le législateur, à l'article 327-20, a accordé à l'une ou l'autre des parties à l'arbitrage la faculté de demander au président du tribunal compétent, mentionné au paragraphe ci-dessus, de rendre une ordonnance mettant fin à la procédure d'arbitrage, après quoi l'une ou l'autre des parties peut saisir le tribunal initialement compétent pour connaître du litige, ce qu'aucune des parties n'a fait en l'espèce ; ce qui est par conséquent considéré comme une acceptation et un consentement à la poursuite de la procédure d'arbitrage, et le grief de violation de l'article 327-20 susmentionné est donc non fondé.

Attendu que, concernant la violation par la sentence arbitrale de l'article 327-24 et le défaut de mention de la nationalité des arbitres, attendu qu'outre le fait que le législateur n'a pas prévu la sanction de la nullité pour cela, la requérante n'a subi aucun préjudice. Et il est de principe que, pour les cas de nullité et les irrégularités de forme, le juge ne les accueille que si les intérêts de la partie ont été effectivement lésés, en application de la règle « pas de nullité sans grief » ; il convient par conséquent de rejeter ce moyen de recours comme étant non fondé.

Attendu que, suite à ce qui a été exposé ci-dessus, et au vu de ce à quoi est parvenu le tribunal arbitral dans sa sentence arbitrale objet du recours en annulation, il y a lieu de rejeter l'ensemble des moyens d'annulation et de statuer sur le rejet de la demande.

Attendu que si la Cour d'appel rejette l'action en annulation, elle doit ordonner l'exécution de la sentence arbitrale conformément aux dispositions de l'article 327 du Code de procédure civile, tel que modifié et complété par la loi n° 08-05 relative à l'arbitrage et à la médiation conventionnelle.

Par ces motifs

La Cour d'appel de commerce de Casablanca, statuant publiquement, contradictoirement et en dernier ressort, déclare :

En la forme : Recevoir le recours en annulation.

Au fond : Rejeter l'action en annulation et ordonner l'exécution de la sentence arbitrale rendue le 07/12/2017 par le tribunal arbitral constitué de Messieurs Younes (B), Mohamed Mounir (T) et Mohamed (J), et mettre les dépens à la charge de la requérante.

Ainsi, le présent arrêt a été rendu au jour, mois et an susmentionnés, par la même composition de la Cour ayant participé aux délibérations.